

Distr.: Limited
17 January 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الاستثنائية العشرون

٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤

كندا*، إثيوبيا (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، فرنسا، هنغاريا*: مشروع قرار

د-٢٠/...

حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى والمساعدة التقنية في ميدان
حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية
الأخرى ذات الصلة،

وإذ يشير إلى قراري الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦،
و٢٨١/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١،

وإذ يشير أيضاً إلى قراره ١/٥ بشأن بناء مؤسسات مجلس حقوق الإنسان، و٢/٥
بشأن مدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة للمجلس،
المؤرخين ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وإذ يؤكد أن على المكلفين بولايات أن يضطلعوا
بمهامهم وفقاً لهذين القرارين ومرفقاتهما،

وإذ يشير كذلك إلى قراره ١٨/٢٣ المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣، و٣٤/٢٤
المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣،

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

(A) GE.14-10355 200114 200114



الرجاء إعادة الاستعمال



* 1 4 1 0 3 5 5 *

وإذ يؤكد مجدداً التزامه الراسخ بسيادة جمهورية أفريقيا الوسطى واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدةها،

وإذ يعرب عن انشغاله البالغ إزاء التدهور المستمر للوضع الأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى وما يتسم به من انهيار تام للقانون والنظام، وغياب سيادة القانون، والتوتر الديني والطائفي، وبخاصة أحداث العنف المجتمعي التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وأسفرت عن مقتل مئات المدنيين،

وإذ يعرب عن انشغاله البالغ أيضاً إزاء التجاوزات المتعددة والمتزايدة وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما تلك التي تنطوي على عمليات إعدام، واختفاء قسري، واعتقال واحتجاز تعسفيين، وتعذيب، وعنف جنسي ضد النساء والأطفال، واغتصاب، وتجنيد أطفال ومهاجمة مدنيين،

وإذ يؤكد من جديد أن جميع الدول ملزمة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المكرسة في الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان التي أصبحت هذه الدول طرفاً فيها،

وإذ يرحب بالبيان الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في دورته ٤١١، التي عُقدت في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في بانجول على مستوى رؤساء الدول والحكومات، بشأن الأوضاع في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك نشر بعثة دعم دولية بقيادة أفريقية في الجمهورية،

وإذ يرحب أيضاً ببعثة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ١٢ إلى ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ويحيط علماً بنتائجها،

وإذ يشيد ببعثة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتوطيد السلم في جمهورية أفريقيا الوسطى وبالمساعدة الدولية المقدمة للتصدي للأوضاع السائدة في الجمهورية،

وإذ يرحب بالمبادرة الداعية إلى تنظيم مؤتمر للمانحين في ١ شباط/فبراير ٢٠١٤ في أديس أبابا لتعزيز بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى،

وإذ يرحب أيضاً بالبيان الختامي للدورة الاستثنائية السادسة لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، الذي دعا المجلس الانتقالي الوطني وجميع شرائح مجتمع جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مواصلة المساعي الرامية إلى تسوية الأزمة السياسية دون إبطاء،

وإذ يشجع الجهود الوطنية الشاملة الرامية إلى تحقيق المساواة والمصالحة وإعادة إنشاء مؤسسات الدولة وإرساء سيادة القانون، ويشدد في هذا السياق على أهمية الحوار بين الأديان والطوائف،

وإذ يحيط علماً بمساعي الأمين العام لإنشاء لجنة تحقيق دولية على وجه السرعة لإجراء تحقيقات فورية في التقارير بشأن انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات حقوق الإنسان على يد مختلف الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى، منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣،

١- يدين بشدة التجاوزات والانتهاكات المستمرة والمتفشية لحقوق الإنسان على يد جميع الأطراف الفاعلة، ويشدد على ضرورة مساءلة مرتكبيها وتقديمهم إلى العدالة؛

٢- يطالب بوقف فوري لجميع التجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف على يد جميع الأطراف، وبالا احترام التام لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلاً عن إعادة إرساء سيادة القانون في البلد، ويذكر جميع الأطراف في هذا السياق بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

٣- يحث جميع الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى على حماية المدنيين كافة، وبخاصة النساء والأطفال من العنف الجنسي؛

٤- يشدد على ضرورة أن تيسر جميع الأطراف وصول وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية إلى جميع الأشخاص المحتاجين للمساعدة، وأن تواصل المنظمات الإنسانية تقديم المساعدات الإنسانية المناسبة للاجئين والمشردين داخلياً والتصدي للتحديات المرتبطة بالأزمة الإنسانية التي تشهدها جمهورية أفريقيا الوسطى؛

٥- يعرب عن قلقه البالغ إزاء الظروف المتردية التي يعيشها اللاجئون والمشردون داخلياً في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويناشد المجتمع الدولي مساعدة السلطات الوطنية والبلدان المضيفة المجاورة على ضمان توفير الحماية والمساعدة للهاربين من العنف، وبخاصة النساء والأطفال والموقوفين؛

٦- يشيد بالجهود المستمرة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ووكالاتها وشركاء جمهورية أفريقيا الوسطى بهدف مساعدة السلطات الوطنية للجمهورية، ويشجع المجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة المعنيين على تعزيز الجهود الرامية إلى مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على استعادة السلم والاستقرار والأمن في ربوع البلد؛

٧- يطلب دعم المجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة المعنيين في تلبية الاحتياجات المالية والإنسانية والتقنية الطارئة للسلطات الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

٨- يشدد على الحاجة الملحة إلى تعيين خبير مستقل معني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويطلب تفعيل ولايته فوراً، كما يطلب إليه التعاون مع آليات حقوق الإنسان ذات الصلة؛

٩- يهيب بجميع الأطراف التعاون الكامل مع الخبير المستقل؛

١٠- يطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تزويد الخبير المستقل بما يلزم من موارد مالية وبشرية للاضطلاع بولايته؛

١١- يطلب إلى الخبير المستقل القيام بزيارة عاجلة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وتقديم معلومات محدثة شفويّاً عن الأوضاع فيها إلى الدورة الخامسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، وتقديم تقرير أولي بهذا الشأن إلى الدورة السادسة والعشرين للمجلس، عملاً بقراره ٣٤/٢٤؛

١٢- يقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره.